

كم دبابية عند بابا الفاتيكان؟

محمد سيد رصاص *

عندما أخبر رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل الزعيم السوفياتي جوزيف ستالين، أثناء مؤتمر يالطا في شباط 1945، بأن بابا الفاتيكان قد أعلن الحرب على هتلر، أجابه ستالين ساخراً: «كم دبابية عند بابا الفاتيكان؟». أتت هذه السخرية من زعيم شيوعي يؤمن بالفكر الماركسي الذي يعتبر بأن السياسة تُقاس بالقوة المادية التي وراءها، السلاح مثلاً.

يبلغ عدد سكان دولة الفاتيكان، وفق أرقام روزنامة العالم الصادرة في نيويورك عام 2010، 826 شخصاً فقط هم: البابا والكرادلة وباقي رجال الدين المحيطين بالبحر الأعظم للكنيسة الكاثوليكية. قد تكون سخرية ستالين مستوحاة من عديد الدولة الصغير التي تقوم في ظاهرها على أسس قوية، ولكنها لا تستوفي حتى الرأي الماركسي المكمل وهو أنّ الأفكار «تتحول إلى قوة مادية» عبر قوة حاملها. ربما، إذا لم يكن على الأرجح، أتى الرد على عبارة ستالين من وارسو في خريف عام 1980، لما كان البابا يوحنا بولس الثاني (بولندي الأصل وأول شخص غير ايطالي يترأس عام 1978 الكرسي الرسولي) هو الراعي لحركة «التضامن» التي ساندها ملايين البولنديين في محاربة الحكم الشيوعي في العاصمة البولندية وداعميه في الكرملين السوفياتي، لتكون تلك الحركة الاحتزاز الأول في منظومة حلف وارسو السوفياتية. وعلى الرغم من فرض حالة الطوارئ في الشهر الأخير من عام 1981 وملاحقة وسجن قادة «التضامن»، إلا أنّ هؤلاء كانوا أول من أطلق صافرة نهاية حكم الشيوعية في أوروبا الشرقية والوسطى في حزيران، قبيل انهيارات خريف 1989 في دول حلف وارسو وقبل

أسبوع من تفكك الاتحاد السوفياتي عام 1991. وفي النتيجة، تبوأ زعيم «التضامن» ليوش فاليسا سدة الرئاسة خلفاً للجنرال ياروزلسكي، الذي اعتقل فاليسا عام 1981 بعد فرض حالة الطوارئ.

على الأغلب، شكّل مجيء فاليسا الى الرئاسة انتصاراً لبابا الفاتيكان على ستالين بعد حوالي نصف قرن. إلا أنّ ذلك لا يعني، في رمزيته، هزيمة للماركسية في السياسة. فكارل ماركس يقول إنّ «الإنسان ليس كائناً مجرداً. الإنسان هو عالم الإنسان، الدولة، المجتمع» (نقد فلسفة الحق عند هيغل، مطلع عام 1844). وبالتالي، الإنسان لا يحمل أفكاراً مجردة. أفكاره السياسية تُقاس عبر الاقتصاد والاجتماع، أي هي مبنية على علاقات يُحددها هذان الاختصاصان. أفكاره لا تُقاس بالمنطق أو قوة الحجة، بل بتعبيرها عن مصالح تتولد منها القوة الاقتصادية التي تُنتج ترجمات في الدولة عبر نظام سياسي، دستوري وتشريعي.

حجم القوة الاجتماعية لحاملي الفكر السياسي المعين، سواء عبر تصويت انتخابي أو حركة جماهيرية يقودها حزب أو حركة سياسية أو شخص، هي رائج عملي لدى قوة هذا الفكر السياسي الذي ينتج ايدولوجية وبرنامجاً سياسياً لحزب أو حركة سياسية. الحقوق، أي الدستور والتشريع، ليست سوى مظهر بالنسبة الى ماركس، «هذا النقد لفلسفة الحقوق يطرح مشكلات ومهام لا حل لها سوى بالنشاط العيني العملي والعمل السياسي والاجتماعي»، وبالتالي مجال السياسة ليس في الفكر والحقوق، بل في انشاء توازنات عملية عبر القوة المادية، والقوى الاجتماعية تقود إلى تغيير في ما هو قائم منهما أو إلى انشاء بديل عنهما. هذا الأمر يعني أنّ السياسة ليست فعلاً ذاتياً - إرادياً، بل هي «مملكة للأفعال

جمع التبرعات سوف تؤدي إلى وقوع كارثة مروعة إن لم يوضع لها حد، إلا أن نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد أكد في رده على سؤال برلماني عدم وجود نصوص قانونية تجرّم حملتي «تجهيز 12 ألف غاز»، و«دعم المجاهدين في سورية»، موضحاً أنّ جهات الاختصاص ارتأت أن الحملتين لا تشكلان خطراً محققاً على الكويت.

غض النظر عن هذا الخطر لا يعبر عن إغفاءة حكومية فقط، بل أيضاً تسنده آراء بعض الأكاديميين، مثال ما عبّر عنه الدكتور خالد الشلال أستاذ علم الاجتماع في جامعة الكويت، وذلك قبيل التفجيرات لعدد من المساجد في الخليج، حيث اعتبر أنّ «تنظيم داعش يدافع عن حقوق من وجهة نظره... وبعض المنتسبين له يمكن أن نطلق عليهم اراهابين والبعض الآخر مجاهدين، فهذا التنظيم يمكن أن نصفه بأنه شبه اراهابي... خصوصاً ان هناك من ينظر الى داعش على انه تنظيم يدافع عن حقوق طائفة مظلومة»، مشدداً «على ضرورة عدم لصق صفة الراهابي بكل اعضاء تنظيم داعش فالبعض لديهم الحق في ما يفعلون ويدافعون عنه»، ومشيراً الى ان «الكويت في مامن تماماً عن هؤلاء لأنها دولة عادلة ومحيدة وليست منحازة لأحد».

وفي مقال تحت عنوان: «سنة العراق وداعش تحالف الضرورات»، يقرر الأكاديمي السعودي د. مهنا الحبيب أنّ العراقي السنّي «وأمام الجرائم التي ترتكب... ليس لديه خيار إلا أن يتحالف مع داعش لردّ الاجتياح الإيراني الكبير باسم الحشد الشيعي، المسنود غربياً والمغطى دولياً، والذي لا يوجد معه ولا حتى من شركاء العملية السياسية السنة فيه أي ضمان لعدم سحق مُدنه وإنسانه وطفولته، بعدما خذل العرب أو تواطؤوا ضد مناطقه وأهله».

وباعتبار أن موقف بعض الأنظمة الخليجية تجاه النظام السوري هو سلمي، فإن الصمت تجاه هذه الأنشطة كان له ما يبرره، وربما يصبّ في ذات الرغبة الرسمية، وأعني

الموضوعية»، حيث لا تستطيع الذات السياسية أن تكون فاعلة في الموضوع السياسي، سواء كان محلياً أو دولياً، إلا من خلال توازنات المحيط الموضوعي القائم أمام الذات الفاعلة سياسياً ومن خلال قراءتها الموضوعية لهذه التوازنات، وليس عبر القراءة الرغبوية الذاتية. فعلها يكتمل عبر نجاحها في إدارة الممكّنات السياسية للوصول إلى تحقيق برنامج مرحلي ثم

العرب لم يستخلصوا العبر من قيام دولة إسرائيل (أ ف ب)



«داعش» الخليج: الفوضى التي لا يمكن إدارتها

أحمد شهاب *

ظلت حكومات دول الخليج تعتمد مقاربة تقوم على انكار وجود مواطنين لها في التنظيمات المتشددة، أو التخفيف من أثر ذلك عبر ادعاء أن ما يقوم به المواطنون الخليجيون لا يكاد يتعدى دعم بعض الجهات المسلحة ضد النظام السوري، وعلى الرغم من تورط عدد كبير من المواطنين الخليجين في أحداث 11 سبتمبر، وافتخار تنظيم «القاعدة» بضم أكثر من قائد وشريعي خليجي في صفوفه، وإعلان الولايات المتحدة عن معتقلين خليجين يندبون فكر «القاعدة» في سجن غوانتانامو، إلا أنّ الجواب الرسمي المعتاد بأن هؤلاء مجرد شواذ، ولا يستدعي الأمر اتخاذ إجراءات احترازية أو غير اعتيادية.

استمرت سياسة الإنكار وغض النظر الخليجية عن الجماعات المتشددة، والخلايا النائمة حتى مطلع عام 2014 الفائت. أشير مثلاً إلى التغريدة الشهيرة التي كتبتها وزيرة الاعلام البحريني والمتحدثة باسم الحكومة آنذاك سميرة رجب والتي قالت فيها إن ما تُعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش» هو «اسم للتغطية على إرادة الشعب العراقي في الحرية والكرامة». وحتى في بعض الدول الخليجية التي اعترفت بخطر الجماعات المتشددة وبانتساب بعض مواطنيها لها، فإنها لم تتخذ أي خطوات جدية تجاه تنامي نشاط هذه المجموعات العنيفة، وتعاظمت معها بوصفها أخطاراً يمكن محاصرتها عبر بعض الإجراءات الاحترازية، وإلى قبيل وقوع الحوادث الدامية نتيجة أعمال العنف في العربية السعودية ظل الحديث الرسمي عن خطر التبرعات غير النظامية على أمن دول الخليج خافتاً.

فعلى الرغم من أنّ التحقيقات التي أجرتها النيابة العامة في الكويت خلال السنة المنصرمة كشفت بعد حجز محكمة الجنائيات للقضية المعروفة بـ «تنظيم داعش- الكويت» والمتهم فيها 8 أشخاص، أنّ هناك تخطيطاً لهدم نظام الحكم في الكويت والتمدد والتوسع إلى الدول المجاورة، وأن فوضى

التخلص من النظام السوري عبر التوسل بالقوة العسكرية، وفي حديثه لقناة «بي بي إس» الأميركية لم يتردد الأمير تركي الفيصل، سفير المملكة العربية السعودية السابق في واشنطن، عن القول «إن المعارضة السورية بحاجة إلى أسلحة مضادة للطائرات والدبابات كي يحدث التوازن في الميدان، وبالتالي تمكن حلحلة الأمور بالتفاوض».

حكومات خارج منطقة التغطية

بيد أن هذا الإنكار أو التخفيف من ضلوع الخليجين في منظمات عنف لم يعد ممكناً، فخلال العام ذاته توالى الانباء عن انخراط عدد كبير من الخليجين في صفوف اخطر الجماعات المسلحة في الشام والعراق، وأدرج مجلس الأمن الدولي ووزارة الخزانة الأميركية في أغسطس 2014 عدداً من شيوخ

»

إن سياسة الاختباء خلف قوة الامن الخليجي تثير الكثير من علامات الحيرة

«

الدين الخليجين المشهورين إضافة إلى عدد من الناشطين والاكاديميين، ضمن قائمة ممولي الإرهاب في العراق وسوريا. وأعلنت داعش في أكثر من مناسبة سقوط قتلى كويتيين وسعوديين وبحرينيين في معارك على أرض سوريا والعراق، وظهر بعض المقاتلين الخليجين في أشرطة مسجلة كاشفين عن هويتهم الخليجية كابرز تحدّ لحكومات بلادهم.

وفي يونيو 2014، أعلن الشيخ تركي بن مبارك البنعلي، المتشدد البحريني، أنّ تنصيب «داعش» لأبي بكر البغدادي خليفة

أهداف برنامجية أبعد من مرحلة. هذه النظرة الماركسيّة للسياسة انتصرت في الغرب الأوروبي - الأميركي بالتوازي مع تبنيها في معسكر اليمين الليبرالي ثم اليمين الفاشي - النازي، منذ التقاء البرغاماتية مع وليام جيمس (توفي عام 1910) للماركسية في ذلك.

تشرشل الذي عبّر في مذكراته عن دهشته واستغرابه من عبارة ستالين، له في الوقت

للمسلمين في كل مكان، هو «وعد الله» حيث «أتته الخلافة منقادة إليه تجرر أذيالها، فلم تك تصلح إلا له، ولم يك يصلح إلا لها»، والبنعلي هو أحد الشرعيين في «داعش»، علماً بأن أبرز «الدعاة الشرعيين» في «داعش» مواطنون يحملون جنسيات خليجية، مثل السعوديين الشيخ عثمان آل نازح، والشيخ ابو اسامة القحطاني، والشيخ أنس النشوان صاحب فتوى قتل الاثيوبيين، والكويتي أبو عبدالله الذي أفتى وأشرف على أكبر مجزرة حصلت في سوريا عام 2014 والتي قتل فيها حوالي 500 شخص من أبناء الشيعيات نجحاً.

وفي أكتوبر 2014 كشف مصدر أمني كويتي لصحيفة «القبس» الكويتية «أن الأحداث الذين يتأثرون بالأفكار الداعشية يتوجهون إلى العراق وسوريا عبر أكثر من محطة، من الكويت إلى البحرين، ومنها إلى تركيا فالعراق أو سوريا. وبعضهم يذهب عبر مطار دبي»، وفي السياق ذاته توالى التحذيرات الرسمية في دول الخليج من الانتماء أو تقديم الدعم المادي لتنظيمي القاعدة وداعش وأمثالهما.

هذا الاعتراف والوعي الحكومي بالخطر جاء متأخراً جداً، حيث تنبه الخليجيون إلى سلسلة حوادث إجرامية دامية استهدفت أمنهم وأبناءهم، فقد قتل 8 أشخاص في حي الدالة - الأحساء، الواقعة في المنطقة الشرقية من السعودية، حين هاجم مسلحون حسينية يُقام فيها احتفال ديني. تلاه قتل انتحاري 23 شخصاً وخلف 102 جريح حين فجر نفسه في مسجد الإمام علي (ع) أثناء صلاة الجمعة في القديح - المنطقة الشرقية من السعودية. وفي يوم الجمعة الذي تلاه استشهد ثلاثة أشخاص في تفجير انتحاري وجرح 10 أشخاص حين فجر انتحاري نفسه خارج مسجد للشيعة في حي العنود بالدمام، واعقبه التفجير الذي وقع في جامع الإمام الصادق في الكويت حيث سقط 27 شهيداً وأكثر من 200 جريح، ولم يتردد إرهابيو «داعش» في توجيه التهديد إلى مساجد البحرين، وإعلانها كهدف قادم.